171 سلسلة محاضرات الإمارات

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

جيمس بريس



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 171 -

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

جيمس بريس



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة، ضمن فعاليات الندوة التي نظّمها المركز بالتعاون مع جامعة مين الأمريكية بعنوان «الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية» في أبوظبي يومي 26 و27 نوفمبر 2012.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-122X

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-778-7

النسخة الإلكترونيـة ISBN 978-9948-14-779-4

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

أبدت وسائل الإعلام اهتماماً كبيراً بأسباب الأزمة المالية التي ضربت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأجزاء أخرى من العالم عام 2007، وارتباطها بالركود التاريخي الذي أعقب ذلك. وقد تأثرت أنحاء كثيرة من العالم بهذه الاضطرابات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والغرض من هذه الورقة هو مناقشة آلية الانتقال التي حوّلت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، أو بحسب تعبير بعضهم، نقلتها من «شارع وول ستريت إلى الشارع الرئيسي».[1]

لقد شكك الكثير من الناس في توقيت الركود. وبالنظر إلى وتيرة حدوث أزمات الركود في الولايات المتحدة الأمريكية، يلاحظ المرء أن الأزمات تحدث عادة بمعدل كل 59 شهراً تقريباً (أي كل خمس سنوات تقريباً).[2] فقد حدثت أزمة عام 2008 بعد 73 شهراً من فترة التضخم السابقة؛ أي بمعنى أن الأزمة تأخرت. وكان من الواضح أن سبب الركود هو الأزمة المالية التي سبقته. وأسباب الأزمة المالية هي بالطبع معقّدة ومتشابكة، ويدّعي الكثيرون أن الانهيار حدث نتيجة الإجراءات الجماعية التي اتخذتها البنوك المركزية في العالم مباشرةً بعد تهديدات الأمن العالمي والاضطرابات الاقتصادية عام 2001. ومع ذلك، أدت الأزمة المالية إلى تفجير فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة وأوروبا، التي أحدثت توتراً خطيراً في الأنظمة البنكية الأوروبية والأمريكية، وسبّبت خسائر كبيرة في

الثروة المالية في جميع أنحاء العالم، وتراجعت الأسواق المالية، وانخفض الإنتاج، وارتفعت البطالة إلى معدلات مثيرة للقلق. وفي نهاية المطاف، شهدت الولايات المتحدة وأوروبا أزمة مالية عميقة، وانكشف للعالم التدهور المالي الكامن الذي كانت تعانيه العديد من الدول الأوروبية مثل اليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا.

تُخبرنا النظرية الاقتصادية أن الاضطرابات التي تحدث في الأسواق المالية، كما لوحظ في الولايات المتحدة، تُسبب في العادة نقصاً في الائتمان والسيولة، وفقدان الثروة المالية للأسر من خلال انخفاض قيمة المساكن وسوق الأسهم، وانخفاض الاستهلاك. وباعتبار أن الاستهلاك يشكل نحو 70٪ من اقتصاد الولايات المتحدة، فإن انخفاضه سوف يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالتالي إلى ركود. ونظراً إلى التدفق الدائري للاقتصاد، فإن التراجع في الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بدوره إلى خفض الاستثمارات الرأسمالية، والعمالة، والواردات (صادرات آخرين)؛ وبالتالي، انخفاض أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. ولسلسلة الأحداث هذه انعكاسات عالمية، حيث شعرت مختلف البلدان والمناطق بتأثيراتها بشكل مختلف، وذلك وفقاً لمستوى تكامل أسواقها المالية، والعمالة، والمدخلات، وأسواق السلع والخدمات. وهذه السلسلة القياسية من الأحداث هي ما حدث خلال عامي 2007 و2008 لتحويل الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية. والسؤال الحقيقي لا يتعلق كثيراً بسلسلة الأحداث التي وقعت، بل يتعلق أكثر بأسباب كون الأزمتين المالية والاقتصادية الناتجتين شديدتين إلى ذلك الحد، من حيث المدة والحجم.

ومع أن الركود يحدث مرة كل خمس سنوات تقريباً، فإن العالم لم يشهد مثل هذا الركود العميق والطويل، حيث دام 18 شهراً (بينما يبلغ متوسط فترة الركود 11 شهراً). ونتيجة لذلك، يشير الكثيرون إلى هذا الركود باسم "الركود الكبير".

إن الغرض من هذه الورقة هو استكشاف الأسباب الكامنة وراء حجم الركود الكبير، والمدة التي استغرقها، وسبب امتداد أثره إلى الكثير من دول الاتحاد الأوروبي وغيرها. والافتراض الذي تقدمه هذه الورقة هو أن الأسباب الجذرية التي تقف وراء شدة الركود الكبير كانت التحولات الهيكلية في الاقتصادات العالمية والأمريكية التي كانت تختمر منذ سنوات كثيرة إن لم يكن عقوداً، ولم تكن تعتمد على التأثيرات القصيرة الأجل لدورة الأعمال (التي لعلها كانت المسؤولة عن توقيت الركود). كان ينبغي اكتشاف الكثير من هذه التحولات الهيكلية مسبقاً، وكان من الممكن اتخاذ إجراءات لمنع الكارثة التي حدثت، أو التخفيف منها على الأقل. والأهم من ذلك أنه إذا لم يتم التصرف حيال هذه الاتجاهات الآن والعمل على تصحيحها، فإن الولايات المتحدة والدول الأوروبية قد تكون مهددة من جديد بخطر عودة الركود مراراً وتكراراً في المستقبل. والأحداث التي أدت إلى الأزمات المالية والاقتصادية هي ما أسميه "العاصفة الاقتصادية الكاملة".

الأحداث المؤدية إلى العاصفة الاقتصادية الكاملة

إن حجم فترة الركود وطولها غالباً ما يكون نتيجة لثلاث حالات: (1) ضخامة تأثير الصدمة الأوّلية في الاقتصاد. (2) والصحة الأساسية للاقتصاد

الكلي. (3) وقدرة قادة السياسات الاقتصادية ورغبتهم في الاستجابة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب للمساعدة في تعديل التراجع الاقتصادي ونتائجه على الأسر والشركات. وكما سنرى أدناه فيما يخص الركود الذي حدث عام 2008، فالصدمة الأولية على الاقتصاد كانت مروعة، في حين كان الاقتصاد في حالة ضعف أصلاً. وبسبب هذين العاملين كان الركود الناتج أشد من المعتاد. وللأسف (كانت هذه النقطة مثار جدل ساخن) قد لا يكون قادة السياسات الاقتصادية الأمريكية استجابوا بالشكل الكافي لتعديل حجم الركود، وكان الاتحاد الأوروبي يعاني إعاقة شديدة منعته من القيام بما يمكنه لتحقيق الاستقرار في اقتصاده المشترك.

وبالنظر إلى الاهتمام الكبير والتقارير الكثيرة حول ضخامة الصدمة الأولية على الاقتصاد (الأزمة المالية)، فإن هذه الورقة سوف تركز على النقطتين المتبقيتين، وهما: إن الاقتصادَيْن الأمريكي والأوروبي كانا يعانيان حالة ضعف أصلاً، وإن استجابات السياسة، على الأقل بالنسبة إلى أوروبا، كانت محدودة. وكانت حالات الضعف ناتجة عن عقود من التغييرات الأساسية والهيكلية، كما أن تشكيل الاتحاد الأوروبي جعل خيارات سياساته محدودة في تعديل الركود. وكان هذان العاملان مجتمعين هما المسؤولَيْن عن مدى حجم نطاق العواقب، التي لا تزال آثارها باقية حتى اليوم، ومدتها واتساعها في جميع أنحاء العالم.

وفيما يلي لمحة عن العوامل الرئيسية التي تطورت على مدى العقود العديدة الماضية التي أرى أنها هي المسؤولة عن طول مدة الأزمة الاقتصادية وحجمها (الأسباب الجذرية). ليس هناك عامل واحد هو المسؤول الوحيد

عن الأزمة المالية أو الأزمة الاقتصادية. ولكن هذه العوامل مجتمعةً أوجدت وضعاً لم تتمكن فيه الولايات المتحدة وأوروبا من حماية دولها من الأزمة الاقتصادية الوشيكة. والأهم من ذلك، فإن الركود الكبير أدى إلى تعزيز هذه الاتجاهات المتدهورة فقط، وإذا لم تتم مواجهتها بسرعة، فمن الممكن أن تتكرر الأزمة الاقتصادية.

إعادة توزيع الثروة والدخل العالميّين

على مدى التاريخ البشري، ارتقت حضارات وسقطت، وتوسعت وتقلصت تأثيراتها العالمية واقتصاداتها. فالتاريخ الحديث ليس استثناءً من هذه الظاهرة، والحرب العالمية الثانية خير مثال على ذلك. لقد أدت فترة ما بعد الحرب إلى تغيير كبير في التوازن الاقتصادي العالمي من خلال تحويل المركز الاقتصادي للعالم من الغرب إلى الشرق. فمنذ الحرب العالمية الثانية، تنقلت مصادر الناتج المحلي الإجمالي العالمية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.[3] وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تسهم في نحو 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ومنذ ذلك الحين، انخفضت حصة الولايات المتحدة إلى نحو 22٪، وبقيت مستقرة هناك طول العقود العديدة الماضية. وليس السبب انخفاض الناتج في الولايات المتحدة، بل هو استمرار البلدان الأخرى بالنمو بسرعة أكبر. ويمثّل هذا الهبوط في حصة السوق فرصاً ضائعة وضغوطاً على الاقتصاد.

وفي ختام الحرب العالمية الثانية، تدمرت اقتصادات أوروبا واليابان وكانت مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة للغاية. ومع بدء بلدانها بعملية إعادة البناء، بدأت حصص كل منها من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو،

وبشكل خاص على حساب الولايات المتحدة؛ ولكن هذا الاتجاه لم يستمر إلى الأبد. فخلال العقدين الماضيين، كانت حصة كل من اليابان وأوروبا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في حالة تراجع. وكانت اليابان تشهد ما يدعوه الكثيرون "العقد الضائع"، الذي استمر عشر سنوات أخرى. وفي هذه الأثناء، أصبحت البرازيل وروسيا والهند والصين (دول "بريك" BRIC)، وهونج كونج، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان (نمور آسيا) قاعدة للصناعات التحويلية في العالم، وشهدت نمواً هائلاً على مدى العقدين الماضيين. وتعتبر الصين حالياً ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومن المتوقع أن تحتل المرتبة الأولى خلال بضعة عقود، إنْ لم يكن قبل ذلك. وشهدت منطقة الشرق الأوسط، التي تتمتع باحتياطيات نفطية هائلة، نمواً اقتصادياً على مدى العقود العديدة الماضية. وكان العديد من الدول المنتجة للنفط –مثل دولة الإمارات العربية المتحدة– تستخدم عائداتها النفطية في استثمارات استراتيجية لتنويع اقتصاداتها، واشتملت على وجه التحديد استثمارات في التصنيع والسياحة والبناء.

وتتمثل أهمية إعادة توزيع الثروة والدخل العالميين، في أن القاعدة الاقتصادية في العالم قد تحولت من الغرب إلى الشرق. ولم تواكب الولايات المتحدة والدول الأوروبية الوتيرة الاقتصادية للأجزاء الأخرى من العالم، ما سبب ضغوطاً داخلية وتوترات بالنسبة إلى هذه البلدان. وقد أدت حالات اختلال التوازن التجاري، واختلالات الميزانية الحكومية، والارتفاع الكبير في معدلات البطالة، وتقلص أعداد أسر الطبقة الوسطى، إلى تقليل الازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وفي الطرف المقابل، حققت دول "البريك"، و"النمور الآسيوية"، ودول الشرق الأوسط المنتجة للنفط نمواً، وعززت اقتصاداتها.

والشيء المؤثر هنا ليس التغييرات الحاصلة في حصص المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بل التغييرات الهيكلية التي تنطوي عليها. لقد تغيرت أنظمة الدعم وفرص العمل وانتقلت من منطقة إلى أخرى. وبرغم ملاحظة فوائد التجارة الحرة على المدى الطويل، كما تقول النظرية الاقتصادية، فإن لها آثاراً مروعة على المدى القصير تترك خلفها دماراً اقتصادياً. وبسبب هذه الآثار الضارة، تعاني الولايات المتحدة وأوروبا نقاط ضعف داخلية تجعلها عرضة للصدمات والاضطرابات الخارجية.

تزايد الاعتماد المتبادل عالمياً

كان هناك العديد من الكتّاب يدّعون بأن العالم يصبح أصغر وأكثر انبساطاً. فقد عملت التكنولوجيا، والسياسة، والأسواق المفتوحة، وقابلية نقل الأصول المالية والعمالة، والاتفاقات التجارية المكتوبة حديثاً على دمج الأسواق العالمية والبلدان والمناطق وتوحيدها. وهناك العشرات من اتفاقات التجارة العالمية، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تجعل البلدان والمناطق أكثر اعتماداً بعضها على بعض. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1977 و2008، ارتفعت تجارة البضائع كنسبة مئوية من 18٪ إلى 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[4] وما ينتج عن وجود اقتصاد عالمي متكامل للغاية، هو أنه لا توجد دولة تستطيع عزل نفسها عن الدول الأخرى؛ الجيدة أو السيئة. فدرجة التكامل وقوة اقتصاد الدولة سوف تحدِّدان، بصورة جزئية، كيف ستتعرض الدولة لتأثيرات الاقتصاد العالمي. فعالم متكامل بدرجة عالية سيشهد طفرات وإخفاقات واسعة النطاق.

يدّعي كثيرون أن جذور الأزمة المالية انبثقت من الولايات المتحدة الأمريكية. فعندما بدأ الاقتصاد الأمريكي بالضعف، بدأت الأسر الأمريكية بالحد من الاستهلاك، وشعرت البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الأمريكية بتأثير مباشر على الفور. وبالتالي، عانت هذه البلدان بدورها انخفاضاً في الإنتاج والعمالة. وكان التأثير أخفّ في الدول التي كانت أقل اعتماداً على أذواق الأسر الأمريكية. لقد أثّرت الأزمة المالية في مجموعة أكبر من البلدان بفعل ما نتج عنها من محدودية الائتمان والسيولة. كما أن عجز الأسواق المالية عن تلبية المطالبات المالية العالمية أدى على الفور إلى خنق مشروعات الاستثمار الخاصة في جميع أنحاء العالم. وكانت البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من التكامل مع الأسواق المالية في الولايات المتحدة وأوروبا، أكثر البلدان التي شعرت بالتأثير.

تشكيل الاتحاد الأوروبي

برأيي أن تشكيل الاتحاد الأوروبي وإطلاق عملة اليورو هي من أعظم التجارب الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال العقود العديدة الماضية. فكثيراً ما روّجت الكتب والمؤلفات الأكاديمية لمزايا وجود اتحاد اقتصادي واجتماعي إقليمي. من الناحية النظرية، يمكن للبلدان ذات التكامل الكبير أن تستفيد من خلال تشكيل اتحاد يكون من مزاياه تحقيق نمو واستقرار اقتصادي أكبر. ولكن المساوئ تكمن في التفاصيل الخاصة بترتيب الاتحاد وصياغته، وعلى وجه التحديد كيفية بناء الاتحاد وإدارته. ولكي نكون منصفين، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال إلى حد ما في مهده، وعلى المرء أن يتوقع رؤية تغييرات وتعديلات طفيفة في تركيبته وميثاقه. ولكن من الآمن

القول أيضاً إن الاتحاد الأوروبي تطور خلال المراحل الزمنية الجيدة، ولم يتعرض أبداً لاختبار المراحل الزمنية السيئة؛ حتى الآونة الأخيرة. فقد كشفت الأوقات العصيبة محدودية تلك الهيكلية، كما أن استدامة الاتحاد تعتمد على مدى السرعة في قدرته على التكيف مع البيئة المتغيرة. وغني عن القول إن كل الأنظار موجهة إلى الاتحاد الأوروبي، والكيفية التي سيتفاعل بها مع البيئة الاقتصادية الحالية.

الاتحاد الأوروبي هو مجموعة من البلدان غير المتجانسة والمختلفة من حيث الاقتصادات، ومعدلات الإنتاجية، وأسواق العمل، والعجز الهيكلي. فالاتحاد الأوروبي يستخدم عملة واحدة، وله بنك مركزي واحد. وللأسف، فإن صلاحيات البنك المركزي وسلطاته محدودة، ولا سيما في مراقبة البنوك. ووجود عملة واحدة ينطوي على سياسة نقدية موحدة، سياسة تمنع البلدان المنفردة من التصرف بشكل مستقل لخفض قيمة عملاتها وتخفيف القيود النقدية. نظرياً، وجود عملة وحيدة وسياسة نقدية موحدة يوجِد نوعاً من الإنصاف والمساواة لكل الدول. ولكن في حالة الاتحاد الأوروبي، لم تكن جميع الدول في البداية على مستوى واحد من حيث تكافؤ الفرص كما يتضح من إخفاء الاختلالات الهيكلية والعجز المالي. ولسوء الحظ، فإن الدول الأضعف في الاتحاد الأوروبي هي أكثر عرضة من غيرها للاضطرابات المالية العالمية، وغير قادرة على استخدام سياسة نقدية مستقلة بذاتها للمساعدة في التعويض عن العواقب. ونتيجة لذلك، أصبح الاتحاد الأوروبي بأكمله عرضة للمخاطر الاقتصادية أكثر مما ينبغي. وبالتالي، يشكك الكثير من المواطنين في مدى ملاءمة الاتحاد.

إن أبرز قيود الاتحاد الأوروبي ليست ترتيباته النقدية، بل افتقاره إلى اتحاد مالي. ولا يتمتع الاتحاد الأوروبي بإمكانات الضوابط المالية المركزية أو المنسقة، المفروضة على الضرائب والإنفاق. وعدم وجود هذا الاتحاد المالي يحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية الخارجية. فمعظم البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية، يمكنها الاستفادة من نهج منسق للسياسات النقدية والمالية للحد من شدة الركود ومدته. وبوجود السياسة النقدية فقط، خفف الاتحاد الأوروبي من قدرته على إحداث تأثير في اقتصاده، ومواجهة التأثيرات الخارجية.

التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الأمريكي

مع أن الاقتصاد الأمريكي حافظ على حصته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال العقود الماضية، فإن الاقتصاد قد ألقى العديد من الضغوط الداخلية الكبرى التي أتعبت الأسر الأمريكية وحدّت من قدرتها على تحمّل الأوقات العصيبة مالياً. وهذا بدوره أضعف قدرة الولايات المتحدة على تحمّل مخاطر الركود ومواجهتها. وعلاوة على ذلك، إذا لم تتم مواجهة هذه الضغوط الداخلية على الأسر الأمريكية، وتحييدها، فإنها سوف تستمر بإضعاف الاقتصاد على المدى الطويل، وتعرض البلد لمزيد من الأزمات المالية المتكررة والشديدة. وفيما يلي لمحة موجزة عن الكثير من الضغوط التي تعانيها الأسر الأمريكية.

الاقتصاد المتحول

من المعروف جيداً أن الاقتصاد الأمريكي شهد لبعض الوقت مرحلة تحول من اقتصاد قائم على التصنيع إلى اقتصاد قائم على المعرفة. ففي عام

1962، مثلت وظائف قطاع التصنيع 28٪ من العمالة، وفي عام 2011 لم تمثل سوى 9٪.[5] وقد أدى هذا التحول إلى فجوة بين فرص العمل في الخدمات المتدنية المهارات وفرص العمل التي تتطلب المعرفة ذات المهارات العالية. وهذه الفجوة في سوق العمل جعلت الأسر بحاجة إلى تحصيل واكتساب المزيد من التعليم والمهارات والمعرفة. فالحاجة إلى المزيد من التعليم تؤدي إلى ضغوط في الوقت والمال على الأسر، كما يتضح من ارتفاع رسوم التعليم الجامعي، وزيادة ديون الطلاب، وانخفاض التحصيل الجامعي بين بعض الشرائح من الأسر. وأنا أؤكد أن فجوة التعليم تؤدي إلى انخفاض معدل تنقل العمالة بين القطاعات أيضاً. فالعمال المفصولون من قطاع عمل المهارات المنخفضة الذي يعاني التقلص، لا يمكن إعادة تدريبهم بسرعة ونقلهم إلى قطاع العمل الذي يتطلب مهارات عالية والآخذ بالتوسع. وعلى سبيل المثال، لا يمكن إعادة العمال المفصولين من صناعة الغزل والنسيج بسرعة، والحصول على وظائف في قطاع الرعاية الصحية الآخذ بالاتساع. فالتأكيد على انخفاض إمكانية تنقل العمال بين القطاعات المختلفة بسبب الفجوة التعليمية يمكن أن يسهم في زيادة التقلب في دورة الأعمال التجارية والمزيد من حالات الركود المفاجئ.

تكاليف الرعاية الصحية

من المؤكد أن الزيادة الموثقة جيداً في تكاليف الرعاية الصحية قد أدت إلى ضغوط على الأمن الاقتصادي للأسر الأمريكية. وتشكل تكاليف الرعاية الصحية في الولايات المتحدة 6.17٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أو نحو 8233 دولاراً لكل مواطن أمريكي.[6] والبلد الذي يليه من حيث ارتفاع التكاليف هو هولندا بمعدل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[7] ويبلغ متوسط

التكلفة بين "دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) 5.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتستمر تكاليف الرعاية الصحية في الولايات المتحدة بالارتفاع، مع انخفاض جودة الرعاية الصحية كما يزعم بعضهم. وهناك نحو 50 مليون أمريكي (ما يزيد على 15٪ من عدد السكان) لا يحملون تأميناً صحياً.[8] فارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ألقى بضغوط على الأسر الأمريكية من خلال إضعاف دخلهم غير المقيد والمتاح للإنفاق ومدخراتهم، ما يعرضهم لمخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي.

الديون الشخصية

كما ذكرنا من قبل، يؤدي الاستهلاك الأسري دوراً رئيسياً في الاقتصاد الأمريكي، حيث يمثل نحو 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك، فإن اختلافات طفيفة في الاستهلاك يمكن أن تؤثر إلى حد كبير في دورة الأعمال التجارية. وبحسب النظرية الاقتصادية، يتأثر الاستهلاك بالدخل والثروة والقدرة على الاقتراض. فالديون الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية تشهد زيادة مستمرة منذ سنوات نحو مستويات مثيرة للقلق. وتشمل الديون الشخصية الرهونات العقارية، وقروض المنازل، وقروض السيارات، وقروض الطلاب، وبطاقات الائتمان. وقد ارتفعت ديون الأسر كنسبة مئوية من الدخل المتاح للإنفاق من 77٪ عام 1990 إلى 127٪ عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الدَّين الخاص الأمريكي من 123٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات من القرن العشرين إلى ما يزيد على 290٪ عام 2008.[9] والديون المفرطة تعرّض الأسر والشركات للخطر خلال الأوقات العصيبة مالياً، الأمر الذي يزيد من شدة الأزمات الاقتصادية.

مدخرات التقاعد

اعتمدت الأسر الأمريكية بصورة تقليدية على خطط مدخرات التقاعد وملكية المنازل لتمويل تقاعدهم. ولكن نظراً إلى التغييرات في سياسات الشركات، لم تعد مدخرات تقاعد الأسر تُدار بصورة مهنية، ما أدى إلى التنويع والإشراف على محفظة أقل تطوراً. وهذا يعرّض الأسر لمخاطر كبيرة، وانخفاض العائدات، وعدم كفاية الدخل للتقاعد. ونتيجة لذلك، ركزت الأسر بشكل أكبر على قيمة المساكن للمساعدة في تمويل تقاعدهم. وقد عملت سياسات الشركات مع مرور الوقت على تحويل خطط تقاعد الموظفين من "استحقاقات محددة" إلى "مساهمات محددة". فخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان الكثير من خطط التقاعد الخاصة بالعاملين عبارة عن خطط معاشات تقاعدية تُدار باحتراف، يتم بموجبها عادةً دفع مبالغ محددة خلال التقاعد. وقد تُركت مسؤولية إدارة هذه الأموال واستثمارها إلى مديري الاستثمار، وكانت الشركات مثقلة بمخاطر الاستثمار. وبدءاً من ثمانينيات القرن العشرين، انتقلت خطط التقاعد نحو سياسات قامت بموجبها الشركات بدفع مساهمة محددة في حساب التقاعد الفردي الخاص بالموظف (ومن أمثلته حساب التقاعد 401k). وأصبح الموظف الفرد حالياً مسؤولاً عن إدارة هذه الأموال واستثمارها، وهي مثقلة بمخاطر الاستثمار.

يدّعي الكثيرون من مديري الثروات المحترفين أن الأسر الأمريكية لا تدخر ما يكفي للتقاعد، ولا تمتلك المعرفة المهنية لإدارة أموالها واستثمارها بحكمة. وعلى المدى القصير، قد يكون هناك اعتماد زائد على سوق الأسهم من

دون التحوط والتنويع الكافي؛ وعلى المدى الطويل لن تمتلك الأسر الأمريكية الأموال الكافية خلال فترات التقاعد؛ حيث تظهر البيانات الحالية أن نحو 50٪ فقط من الأمريكيين لديهم حساب التقاعد 401K، ومتوسط رصيد مَنْ يمتلكون هذا الحساب يبلغ نحو 60 ألف دولار فقط. علاوة على ذلك، يمتلك الناس خلال فترة السنوات العشر التي تسبق التقاعد متوسط رصيد يبلغ 78 ألف دولار فقط.[10] وكقاعدة عامة، يقول الكثيرون من مديري الثروات المالية إنه ينبغي أن يمتلك المتقاعدون الحاليون نحو تسعمئة ألف دولار من الموارد المالية عند التقاعد. ونظراً إلى عدم كفاية المدخرات في الحسابات من نوع 401K، يشعر خبراء إدارة الثروات أن الأسر اعتمدت بشكل زائد على قيم العقارات المنزلية التي تسببت بخلل في توزيعات المحفظة الشاملة. كما أن حسابات 401K التي تدار ذاتياً قد لا تكون منوعة بالشكل المناسب. فمزيج الأسباب التي تشمل عدم كفاية المدخرات، والمَحافظ غير المتوازنة، والاعتماد على استراتيجية الاستثمار الذاتي، يمكن أن يؤدي إلى دخل غير كافٍ في أثناء التقاعد، ما يضع المتقاعدين تحت وطأة ضغوط مالية كبيرة.

إن مجموعة العوامل التي تشمل ضعف قابلية انتقال عناصر العمل، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وارتفاع ديون الأسر (بما فيها الديون الشخصية)، وعدم كفاية المدخرات والاستثمارات الخاصة بالتقاعد، أضعفت قدرة الأسر على تجاوز العواصف الاقتصادية على المدى القصير، وأضعفت الاقتصاد على المدى الطويل. وإذا لم يتم إبطال هذه الظروف، قد تفلس الكثير من الأسر في أثناء سنوات التقاعد، ما يلقي ضغوطاً شديدة على أنظمة الدعم والتمويل الفيدراليين في البلاد.

تغييرات كبيرة في القطاع المالي

عانى الاقتصاد وبشكل متكرر على مدار التاريخ الأمريكي حالات "الذعر المالي" التي عطلت الاقتصاد إلى حدٍّ كبير. ولمنع مثل هذه الاضطرابات الاقتصادية، أنشأ الكونجرس الأمريكي عام 1913 نظام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (بمنزلة البنك المركزي) لغرض وحيد يتمثل في تحقيق استقرار العملة والقطاع المالي. وعلى مدى عقود من الزمن، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتوسيع دوره ليشمل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وتحديداً التضخم، ونمو الإنتاج، والبطالة. ولم يمنح الكونجرس الأمريكي تفويضاً محدداً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي كما فعلت الدول الأخرى ببنوكها المركزية. فالبنك المركزي في كل من نيوزيلندا وإنجلترا، على سبيل المثال، مفوّض للمحافظة على التضخم ضمن نطاق معين.

وقد راقب مجلس الاحتياطي الفيدرالي ووكالات التصنيف الخاصة البنوك والنظام المالي عن كثب للمساعدة في حماية الجمهور من السلوك الاحتيالي، والتضليل، والمخاطر غير المقبولة، والبيئة المالية غير المستقرة عموماً. ولسوء الحظ أن مسؤولية المراقبة هذه فشلت خلال الأزمة المالية عام 2007. وركزت الصحافة الشعبية على كشف أسباب هذا الانهيار في الرقابة، وقالت إن سلطات مراقبة البنوك وهيئاتها لم تتمكن من مواكبة تغييرات سلوك مؤسسات مالية من قطاع يشهد تحرراً بشكل متزايد، والابتكارات التي تم طرحها. وهناك اتهامات بسلوك احتيالي تمارسه وكالات التصنيف (ستاندارد آند بورز، وموديز) أيضاً، وقيام المسؤولين التنفيذيين في البنوك

الأوروبية بتحديد أسعار الفائدة (أي فضيحة سعر الفائدة "ليبور"). وفيما يلي لمحة موجزة عن التغييرات التنظيمية للقطاع المالي وبعض الابتكارات التي أعقبت ذلك.

تغييرات تنظيمية

لقد جرى تحرير القطاع المالي على مدى أكثر من 30 عاماً. وتسارعت وتيرة التغيير، وكان له أثر تراكمي مذهل. وخلال هذه العملية، تحول القطاع من كونه قطاعاً محافظاً، ومجزّأً، وبطيئاً، إلى قطاع متكامل فنياً للغاية، ويعمل بسرعة الضوء مع ظهور التجارة الإلكترونية. وقد شجع هذا المناخ التشغيلي المؤسسات المالية على الخوض في مخاطر أكبر بحثاً عن عائدات أعلى. ولكن حجم المخاطر المرتبطة بذلك وإدارتها جرى حجبها عن العامة، ووكالات التصنيف، والسلطات الرقابية.

ويمكن تتبع أصول عملية التحرير، التي أوصلت النظام المصرفي إلى وضعه الحالي، إلى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. ففي عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، عمل فك القيود عن مؤسسات الإيداع وقانون الرقابة النقدية على تحرير السياسات الخاصة بالقروض البنكية، ما سمح للبنوك بدخول أسواق حديثة النشأة. كما نص قانون جارن سان جيرمين (Garn-St. Germain) الخاص بمؤسسات الإيداع، الذي اعتمده الرئيس رونالد ريجان، على رهون عقارية بسعر قابل للتعديل، ما أطلق مستويات جديدة من المخاطر بالنسبة إلى المقرِضين والمقترَضين. وأما قانون جرام-ليتش-بليلي (Gramm-Leach-Bliley)، الذي وقّعه الرئيس بيل كلينتون،

فقد أطلق عملية تحديد التقارب والشبه بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية. وفي الوقت ذاته، تم تشجيع مؤسسة "فاني ماي" (Fannie Mae) على توسيع القروض العقارية الممنوحة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وأخيراً، في عام 2004، عدّلت "لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية" لوائحها الخاصة بمعدلات الديون، بما يسمح للبنوك الاستثمارية بزيادة أعباء ديونها. وهذا ما أرسى الأساسَ للاستخدام الواسع النطاق حالياً للسندات المدعومة بالرهن العقاري من أجل تمويل الرهون العقارية العالية المخاطر.

الابتكارات

عند السماح للنظام المصرفي بالتوسع ودخول أسواق جديدة، استجابت البنوك بإنشاء كيانات وأدوات مالية جديدة. ومنحت الأدوات الجديدة والمتطورة القطاع المالي منتجات جديدة لبيعها، ما أوجد أسواقاً جديدة وولّد إيرادات جديدة. وكانت أدوات مقايضة التعثر الائتماني، والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، والتزامات الديون المغطاة بالأصول، بعضاً من الابتكارات التي تم إطلاقها على مر السنين. واستُخدمت هذه الأدوات في تشكيل حزم الرهون العقارية العالية المخاطر من أجل بيعها في السوق العالمية. وخلال عام واحد فقط، ونظراً إلى شعبية هذه الأدوات، نمت قروض الرهون العقارية العالية المخاطر كنسبة مئوية من جميع الرهون العقارية من أقل من 10٪ عام 2004 إلى أكثر من 20٪ بحلول عام 2005.[11]

ولإدارة نمو هذه المنتجات والأسواق الجديدة، أنشأت المؤسسات المالية كيانات مبتكَرة عملت بصفة مستقلة. ومن خلال العمل في ظلال هذا القطاع، لم تكن هذه الكيانات ملزمة بالعمل بموجب الشروط التنظيمية الخاصة بشركاتها الأم. ويشار إلى هذا المخطط عادة باسم "نظام الظل المصرفي"، الذي سمح للمؤسسات الأم بإخراج الأصول والالتزامات من الميزانية العمومية، وبالتالي عدم الكشف عن الدين الفعلي الذي كان يتراكم عليها. وباختصار، لم تواكب الرقابة التنظيمية الابتكارات المالية، ونظام الظل المصرفي، والمشتقات، والتمويل الذي يتم خارج الميزانية العمومية. ولسوء الحظ أنه تمت محاكاة الكثير من هذه التطورات والإبداعات حول العالم. وقد حذّر وارن بافت العالمَ من خلال وصفه هذه التطورات والابتكارات بأنها «أسلحة مالية للدمار الشامل».[12]

باستعراض ما سبق نجد أن فرضية هذه الورقة تقول إن إعادة توزيع الثروة العالمية، والتكامل العالمي بدرجة أعلى، والاتحاد الأوروبي المشكل حديثاً، الذي لم يتعرض للاختبار، والأسر الأمريكية الواقعة تحت ضغوط مالية، والنظام المالي الذي تقوده سوق مالية تحت رقابة تنظيمية محدودة؛ جميعها عوامل شكّلت الأساس لخطورة الأزمات المالية والاقتصادية التي كانت على وشك الحدوث. وهذه التطورات مجتمعةً أضعفت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على منع - أو حتى تخفيف أثر - الأزمة الاقتصادية التي كانت على وشك أن تتكشف. وفي الواقع، كانت الأزمات المالية والاقتصادية أعمق وأطول من المعتاد، بسبب ضعف تلك الدول وعجزها عن التصرف بالشكل الكافي.

مراحل تطور العاصفة الاقتصادية الكاملة

لعرض دور وأهمية الأسباب الجذرية وراء شدة الأزمة المالية لعام 2007، والركود الناتج عنها عام 2008، نحتاج إلى استعراض وفحص سلسلة تطور الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة. ومع أن الأسباب والأحداث التي أدت إلى الأزمة المالية قد نوقشت وصدر الكثير من المؤلَّفات عنها على نطاق واسع، فسنقدم فيما يلي وجهة نظر شائعة. ولكن الفرضية التي تقدمها هذه الورقة لا تعتمد على وجهة النظر هذه بحد ذاتها، لأن العوامل التي وقفت وراء شدة الركود كانت ستؤدي إلى التأثير والأثر نفسيهما في جميع السيناريوهات المحتملة تقريباً.

تعود جذور الأزمة المالية عام 2007 إلى فترة الركود عام 2000. ففي الوقت الذي كانت فيه البنوك المركزية حول العالم تعمل بشكل تعاوني لتخفيف قوة الكساد المدمرة واحتوائها، كانت تعمل بسرعة على توسيع المعروض النقدي المالي العالمي لخفض أسعار الفائدة بهدف تحفيز الاستهلاك العالمي والاستثمارات الخاصة. واستقر المعروض الهائل من الأصول العالمية الجديدة في يد المستثمرين المحترفين الذي سعوا إلى تحقيق أعلى العائدات في جميع أنحاء العالم. وفي الواقع، ارتفع المجموع العالمي للأصول ذات الدخل الثابت خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2007، من 36 تريليون دولار إلى أكثر من 70 تريليون دولار.[13]

وفي الوقت ذاته، بدأت فقاعة الإسكان بالانتفاخ في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى حول العالم. وكما رأينا أعلاه، كان للأسر الأمريكية

شهية قوية جداً لامتلاك المنازل كجزء من استراتيجية مدخرات التقاعد. وكان النظام المصرفي المتحرر متحفزاً وقادراً على توفير ائتمان سهل لمشتري المنازل من جميع مستويات الدخل. واستُخدمت ممارسات الإقراض المتساهلة (بعض المراقبين يقول عنها احتيالية) لتوفير القروض العقارية التي كانت مدعومة بأوراق مالية (الرهون العقارية العالية المخاطر) التي تم تداولها عالمياً من خلال نظام الظل المصرفي. تسبب الطلب الهائل على المنازل والائتمان السهل من قبل البنوك في حدوث طفرة في أسعار المنازل بنسبة 124٪ خلال الفترة بين عامي 1997 و2006.[14] وهكذا تشكلت فقاعة الإسكان.

في عام 2006، انفجرت فقاعة الإسكان الأمريكية، ويرجع ذلك أساساً إلى تخلّف نظام الظل المصرفي المثقل بالديون عن الوفاء بمستحقات أدواته النقدية، ما تسبب في انتكاس قيمة أوراقه المالية المربوطة بالعقارات. ونظراً إلى مدى انتشار ممارسة الإقراض في جميع أنحاء أمريكا، تبخر أكثر من ثلث الأصول المالية جميعها، ولم يمتلك النظام المالي رأس المال التشغيلي من أجل تغطية خسائره وديونه.[15] ونظراً إلى عدم توافر السيولة لدى البنوك، سرعان ما حصل إقبال شديد على سحب الأموال من النظام النقدي. في بداية هذا الإقبال، تم سحب أموال تزيد على 144 مليار دولار أمريكي من أسواق المال خلال أسبوع واحد؛ بالمقارنة بمبلغ 7 مليارات دولار فقط في الأسبوع الذي سبقه.[16] واختفى عن الوجود الائتمان الخاص بالمنازل والاستثمار الخاص، ما أدى إلى انخفاض كبير في قيم المنازل وأسواق الأسهم. وانخفض سوق الأسهم بمعدل 45٪ (على مقياس مؤشر ستاندرد آند بورز لأكبر 500 مؤسسة مالية أمريكية S&P 500) ؛ كما انخفض إجمالي قيم أسهم المنازل

بمعدل 50٪ تقريباً. وبحلول عام 2010، كان أكثر من 11 مليون منزل (23٪ من إجمالي المنازل) في الولايات المتحدة من الناحية المالية في حالة القيمة السلبية.[17] وكنتيجة للانهيارات التي حدثت في سوق الأسهم وقيم المنازل، فقد خسرت الأسر الأمريكية نحو 22٪ من ثرواتها الصافية خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2009، وهو ما يمثل خسارة بقيمة 14 تريليون دولار.[18]

لم تكن الأسر الأمريكة مستعدة لوضع كهذا، ولم تمتلك الموارد والمال الكافي لتحمّل الأعباء المالية الإضافية التي فرضت عليهم. وكان رد فعلها الفوري تقليص نفقاتها. ونظراً إلى أن استهلاك الأسر في الولايات المتحدة يمثل نحو 70٪ من مجموعة النفقات الإجمالية، فقد بدأت الولايات المتحدة تنزلق إلى حالة من الركود. ولم يكن تأثير فقاعة الإسكان وانفجارها محصوراً في الولايات المتحدة الأمريكية فقط. وللأسف فإن ممارسات الإقراض ذاتها، والإقبال على ملكية المنازل كانت موجودة في الكثير من الأماكن حول العالم أيضاً. وكان لانهيار السندات المدعومة بالرهن العقاري تأثير عالمي بالعواقب المدمرة ذاتها في أصحاب المنازل والمؤسسات المالية. فقد كان النظام المالي بأكمله في أيسلندا في خطر، كما انهارت سوق الإسكان في أيرلندا. وأصبح الائتمان والسيولة شحيحين في مختلف أنحاء العالم، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر والعالمي إلى طريق مسدود (كما اتضح من الكثير من مشروعات البناء غير المنجزة).

وفي أثناء انزلاق الاقتصاد الأمريكي إلى حالة الركود، بدأت أسعار النفط العالمية بالارتفاع خلال عامي 2007 و2008. فقد ارتفع سعر النفط

فجأةً من 57 دولاراً إلى 147 دولاراً للبرميل الواحد.[19] وقد أدى ذلك إلى ضغوط مالية إضافية على الأسر الأمريكية، كما أدى إلى تسريع انكماش الاقتصاد الأمريكي. وخلال الربع الأخير من عام 2008، كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يهوي بمعدل سنوي قدره 6٪، كما ارتفع معدل البطالة إلى 10٪. وكرد فعل على تدهور أوضاع الاقتصاد الأمريكي، أقر الكونجرس الأمريكي قانون إنعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي في عام 2009. كان الغرض من القانون تحفيز الإنفاق الخاص والعام، ودعم الشركات الرئيسية، وتأمين النظام المالي. وغني عن القول إن قانون التحفيز كان وسيظل قضية مثار نزاع للغاية، وهو مسؤول جزئياً عن المداولات الحالية بشأن الهاوية المالية وسقف الديون. وفي ذلك الوقت، شعر الكثيرون بأن الإجراءات المالية التوسعية الكينزية كانت ضرورية لمواجهة الانكماش وتحريك الاقتصاد. وقامت بلدان أجنبية كثيرة بتنفيذ إجراءات توسعية مماثلة، ولكن بدرجات متفاوتة من القوة. إضافة إلى ذلك، وُضعت لوائح جديدة لمراقبة البنوك (ولا يزال تطويرها جارياً)، وتعرضت وكالات التصنيف (ولا تزال كذلك حالياً) للانتقاد بسبب عدم قدرتها على الإبلاغ عن الضعف الكامن وراء الجهاز المصرفي والشركات الأخرى.

تدّعي مجموعة من ناقدي قانون التحفيز أن الإجراءات المتخذة كانت غير مناسبة بسبب تأخر الكونجرس في التصرف في المقام الأول، والنفقات غير الكافية والمضللة، وغياب الصرامة عن اللوائح المصرفية الجديدة. ويدّعي ناقدون آخرون أن الإجراءات كانت غير مناسبة بسبب مبالغ الإنفاق الزائدة عن الحد، وإنقاذ الشركات الخاصة، والقيود المفرطة المفروضة

على النظام المصرفي، والمساهمات في ديون البلاد. وبما أن الآخرين أيدوا قانون التحفيز، فمن الواضح أن هناك على الأقل ثلاثة جوانب لهذا الجدل القائم.

بالإضافة إلى السياسات المالية التوسعية، جرى الاعتماد بشكل كبير على السياسة النقدية للمساعدة في التخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية. وتتميز السياسة النقدية، من الناحية النظرية، بفائدة التأثير في الاقتصاد أسرع من السياسة المالية. وقد استخدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي التيسير النقدي الكمّي من أجل خفض أسعار الفائدة إلى ما يقارب مستويات تاريخية؛ للمساعدة في حفز الاستهلاك والاستثمار الخاص. ويستمر اليوم الحفاظ على أسعار الفائدة المنخفضة، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار الوضع الاقتصادي الضعيف والهش. ومع أن نظام مجلس الاحتياطي الفيدرالي لا يتمتع بتفويض صريح من الكونجرس حول كيفية المضي قدماً، فقد تصرف بطريقة تعزز فكرة أن هدفه الرئيسي حفز النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة. وبالطبع هناك انتقادات كثيرة للطريقة التي اتبعها بن برنانكي، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في تنفيذ السياسة النقدية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية. ويخشى الكثيرون من أن التيسير النقدي الكمي كان متحرراً جداً ولمدة طويلة جداً. وتكمن خشيتهم في أن الزيادة الأخرى في الأصول العالمية العائمة في جميع أنحاء العالم بحثاً عن معدلات عائد مرتفعة، ستؤدي إلى فقاعات اقتصادية وحالات ركود في المستقبل؛ وبعبارة أخرى، استمرار دوامة البؤس.

لم يكن المستثمرون الدوليون، والأسواق، والاقتصادات محميّين من الأزمة المالية. فارتفاع مستوى التكامل بين الأسواق المالية العالمية، وتداول قروض الرهن العقاري على نطاق واسع جعل الكثير من المستثمرين

والمؤسسات الدولية يشعرون بأثر الأزمة المالية في الوقت ذاته مع الأمريكيين. وعلاوة على ذلك، تأثر الكثير من الأسواق العالمية بفعل هبوط صادراتها إلى الأسر الأمريكية، التي قلّصت إلى حد كبير من استهلاكها. وقد أدى انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية ومدخلات التصنيع إلى هبوط أسعار هذه المواد، ما تسبب في مشكلات في بلدان أخرى أيضاً. فقد تسبب اجتماع الأزمة المالية العالمية مع انخفاض تبادل المواد الأولية والمدخلات، وانخفاض أسعار المواد الأولية، في جعل الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية حول العالم يشعرون بتأثير الركود الذي حدث في الولايات المتحدة. وبين عامي 2008 و2009، عانت بلدان كثيرة انخفاضات كبيرة في معدلاتها من الناتج المحلي الإجمالي:[20] فألمانيا بنسبة 9٪، والمملكة المتحدة بنسبة 17٪، وكندا بنسبة 10٪، والسويد بنسبة 16٪، والمكسيك بنسبة 19٪. كما كانت دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط تعاني انخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي: دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 14٪، والمملكة العربية السعودية بنسبة 20٪، ودولة الكويت بنسبة 28٪. بالإضافة إلى ذلك، أشارت التقديرات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات فقدت أكثر من 33٪ من صافي ثرواتها، وهو ما يمثل نحو 5.14 تريليون دولار.[21] ولكن الأجزاء الأخرى من العالم ظلت قوية، وشهدت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي: الصين بنسبة 10٪، والهند بنسبة 11٪.

كانت تأثيرات الأزمة المالية وتداعياتها في الاتحاد الأوروبي عميقة ومستمرة بالنسبة إلى الكثير من البلدان. وكان السبب في شدة انهيارها الاقتصادي يعود بشكل جزئي إلى ما يلي: (1) فقاعة الإسكان الخاصة بها والمدعومة بممارسات مصرفية تشبه الممارسات التي كانت سائدة في الولايات

المتحدة الأمريكية، (2) ارتفاع مستوى تكامل الأسواق المالية مع الولايات المتحدة الأمريكية، (3) وجود ذات المشكلة المتمثلة في غياب الرقابة والإشراف المالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية، و(4) كونها شريكاً تجارياً قوياً مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكالدول المتقدمة كلها التي تواجه وضعاً مماثلاً، فقد تحوّل الاتحاد الأوروبي إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية للمساعدة في التخفيف من شدة الركود. ولكن للأسف، كانت سلطات البنك المركزي للاتحاد الأوروبي محدودة، ولم تكن الدول المنفردة في منطقة اليورو تتمتع بأي سلطات نقدية مستقلة. وعلاوة على ذلك، لم يكن الاتحاد الأوروبي يتمتع بأي صلاحيات مالية منسقة للاعتماد عليها، ولم تكن دول منطقة اليورو منفردةً قادرة على استخدام السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق بالشكل الكافي للمساعدة بطريقة مجدية.

ولكن عندما بدأت فرادى الدول فعلياً بتنفيذ سياساتها المالية الخاصة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، سرعان ما كشف بعضها وفضح الكثير من حالات العجز الهيكلي الهائل التي كانت كامنة وخفية. فالظروف التي تمر بها دول اليونان، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، معروفة جيداً حول العالم. فقد تخطت ديونها الوطنية وإلى حدٍّ بعيد كل المعايير المقبولة، وأفلس الكثير من صناديق التقاعد العامة. ولم يستطع مواطنو هذه البلدان تصديق مدى الخداع والتستر الذي حدث، وجاء رد فعلهم على شكل تظاهرات واحتجاجات مؤثرة. ونظراً إلى وجود الأزمة المالية العالمية، لم تتمكن هذه البلدان شبه المفلسة من جمع الأموال اللازمة من خلال الأسواق المالية العالمية لتغطية ديونها الضخمة. وكملاذ أخير، اضطُرت هذه البلدان إلى التوجه نحو

حكومات البلدان الأخرى والمؤسسات العالمية –مثل ألمانيا و"صندوق النقد الدولي"– للحصول على المساعدة. ولكن، نظراً إلى فداحة هذا الوضع، كان المجتمع الدولي متردداً في تقديم المساعدة بشروط ميسرة. وبدلاً من ذلك، أصرت الحكومات والهيئات الدولية التي ستقدم المساعدة على قيام البلدان المتعثرة باتخاذ تدابير تقشف صارمة كشرط لتقديم المساعدة. ومع أن هذه التدابير قد تكون تصحيحية على المدى الطويل، فإنها سببت اضطراباً عاماً بين مواطني الدول المتعثرة.

في النهاية، تحولت الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي إلى حالة من الركود الحاد، ويرجع ذلك أساساً إلى أن دول منطقة اليورو لم تمتلك السيطرة المستقلة والمنسقة على أدواتها السياسية –السياسات النقدية والمالية– التي تستفيد منها معظم الدول المتطورة. وقد تسبب ذلك بمرور العديد من دول الاتحاد الأوروبي في حالات من الركود الطويل والشديد، كما أن العديد منها دخل لتوه في حالة الركود مرة أخرى (ركود مزدوج). وقد تستغرق بعض البلدان، مثل اليونان، عقوداً لإعادة بناء اقتصاداتها. وبالطبع، لم تتأثر جميع دول الاتحاد الأوروبي بشدة تأثر الدول الأخرى نفسها. فألمانيا، التي تعتبر الأقل تأثراً، تمتلك اقتصاداً قوياً جداً يرسل صادراته إلى جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى أعمالها الكبيرة في الصين. وأكبر تهديد يواجه ألمانيا هو التأثيرات غير المباشرة الناجمة عن معاناة جيرانها، وليس قواها [ألمانيا] الإنتاجية. كما أن التحدي الذي يواجه ألمانيا، حالياً وفي المستقبل، هو كيفية دعم الاتحاد الأوروبي ودوله العليلة بالشكل المناسب.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى، يعانون، كانت تأثيرات الأزمة المالية على أجزاء أخرى من العالم مجرد تأثيرات خفيفة. فالكثير من هذه الدول لم تصب بفقاعات الإسكان، أو بالممارسات البنكية الاحتيالية، وكانت مدعومة اقتصادياً بفعل سياساتها المحلية الخاصة بها. ولكن الكثير من هذه الدول شعر بشكل غير مباشر بتأثير الأزمتين المالية والاقتصادية التي كانت تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الانخفاضات في أسعار المواد الأولية، والتدفقات التجارية، والتدفقات المالية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع أن اقتصاداتها لم تصب بحالة الركود، فإنها عانت تباطؤ النمو، وتوقف عمل بعض القطاعات بشكل تام، ولاسيما السياحة والبناء. فعلى سبيل المثال، تأثرت الصين بشكل خفيف بتباطؤ النمو. وقد تم التخفيف من تأثير ذلك جزئياً من خلال قيامها بتحويل تركيزها من الصادرات المصنَّعة إلى الاستثمارات المحلية التي تقودها الحكومة (البنية التحتية)، واستهلاك الأسر المحلية كقوة محركة لاقتصادها.

الدروس المستفادة

استناداً إلى الأحداث والتحليل المعروض أعلاه، اندمجت بعض الاتجاهات والأفكار الواضحة جداً. أولاً، حالات الركود شائعة – تحدث كل خمس سنوات تقريباً– ولكن شدة هذا الركود الماضي ومدته لم تكن عامة. فالضرر الناجم عن الركود الماضي، يعتبر في المرتبة الثانية بعد الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين. وسيستغرق الأمر سنوات إن لم يكن عقوداً، حتى تتمكن بعض الدول المتأثرة من التغلب على الأزمة تماماً

وإعادة بناء اقتصاداتها. إن المعاناة الإنسانية الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية لا تحصى. لقد فقد الناس مصادر رزقهم، واحترام الذات، والثقة بالنفس. فالكثير منهم تراكمت ديونهم، وخسروا سياراتهم ومنازلهم، وانتهوا إلى الطلاق، بل إن بعضهم انتحر. ويؤجل كبار السن تقاعدهم لأن مدخراتهم غير كافية؛ والشباب لا يستطيعون دفع مصاريف الجامعة، وإن استطاعوا ذلك فإنهم لا يستطيعون إيجاد فرصة عمل مجدية بعد التخرج. وهناك أناس لا يحصلون على التغذية والرعاية الصحية الكافية.

ثانياً، وهو الافتراض الذي تطرحه هذه الورقة، أن الكثير من الأحداث التي تبدو غير مترابطة والمؤدية إلى الركود لم تكن هي سبب الركود، بل شكلت معاً السبب وراء حجم الركود ومدته. وتشمل هذه الأحداث: الضغوط الاقتصادية المستمرة التي واجهت الأسر الأمريكية بسبب الزيادات المستمرة ولفترات طويلة في تكاليف الرعاية الصحية؛ ومدخرات التقاعد غير الكافية؛ والمحافظ الاستثمارية غير المتوازنة؛ وارتفاع الديون الشخصية. ونظراً إلى تقلص مستوى الأمن الاقتصادي للأسر الأمريكية، فقد ركزت بشكل غير مبرر على قيمة المساكن وسوق الأوراق المالية من أجل تخصيص ثرواتها. ولهذا السبب، أدى انهيار سوق الإسكان وسوق الأسهم إلى "تأثير الثروة" الهائل الذي أدى بدوره إلى انخفاض كبير في استهلاك الأسر، وكذلك تفاقم حالة الركود في الولايات المتحدة الأمريكية.

من الواضح أن النظام البنكي الأمريكي والأسواق المالية المتكاملة للغاية أدت دوراً كبيراً في إيجاد الأزمة المالية، وتحولها إلى أزمة اقتصادية. وكذلك من الواضح أن الرقابة التنظيمية لم تواكب التغييرات والعمليات

الجارية في القطاع. فقد نما نظام الظل المصرفي، والتجارة الإلكترونية، والاعتماد على النمذجة الرياضية للاستثمار، وممارسات الإقراض الحرة (إن لم تكن الاحتيالية)، بوتيرة لا تصدق، حيث إن السلطات التنظيمية، ووكالات التصنيف لم تكن لديها الموارد البشرية أو الوسائل المالية لمراقبة النشاطات وتقييم المخاطر المكشوفة. وبالإضافة إلى كشف الأعمال الداخلية الخفية للقطاع المالي الأمريكية، فقد أماطت الأزمتان المالية والاقتصادية اللثام عن الديون المالية الضخمة للعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وخيارات سياساتها المحدودة. وبالتالي، فإن اجتماع عاملَي الدول شبه المفلسة مع ضعف الاتحاد الأوروبي نفسه، هو الذي أثار، في ذهني، الشكوك بجدوى الإبقاء على الاتحاد الأوروبي كما هو عليه حالياً. فالاتحاد الأوروبي أساساً ذو نظام جيد من حيث المفهوم، ولكن الضغوط الحالية التي فرضتها عليه الأزمة المالية كشفت عن عيوب وقيود فيه. وإذا كان تحليلي وفرضيتي صحيحين، أي أن الأحداث غير ذات الصلة فيما يبدو والمؤدية إلى الأزمتين المالية والاقتصادية كانت هي المسؤولة عن شدة الركود العالمي، فإن بعض التوصيات بشأن تطبيق سياسة قوية تتكشف بصورة طبيعية. وفيما يلي الأفكار والتوجيهات الأساسية الخاصة بالتغييرات اللازم إجراؤها على السياسة.

يتعين على الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تركز أكثر على تأمين النمو الاقتصادي المستدام. فحالات الركود سوف تحدث دائماً، ولكنها يجب أن تكون ضحلة وسريعة. ويجب على الحكومة أن تتابع عملها على إصلاح الأنظمة المصرفية، وتسعى إلى تحسين سبل مراقبة هذا القطاع. كما ينبغي لوكالات التصنيف أن تتحرى الدقة، ولا تكون متعجرفة، وتخضع

للمحاسبة. كما يتعين على الشركات الخاصة، والحكومة، والمنظمات غير الربحية، ومؤسسات التعليم العالي، التكاتف لوضع خطة تنمية اقتصادية منسقة ومتكاملة بحيث توفر الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، بالإضافة إلى العمال الذين سيشغلون هذه الوظائف. وكما يشير تقرير جورج تاون، فإن أعداداً كبيرةً من العمال الحاليين سوف يتقاعدون، ما يؤدي إلى نقص في القوة العاملة الماهرة الرئيسية.[22]

يمكن من خلال خطة تنمية استراتيجية وحقيقية فقط، تجميع الموارد والمعارف التي يمكنها ربط التعليم العالي بالاحتياجات المستقبلية للشركات الخاصة. ويجب أن يتعلم الطلاب المهارات ويحصلوا على الشهادات التي تتيح لهم بسهولة ملء الوظائف التي ستصبح شاغرة قريباً. وبالتالي، يمكن تصحيح الأوضاع المتدهورة التي تعانيها الأسر الأمريكية من خلال فرص العمل المجدية. كما يجب معالجة العجز في التجارة والميزانية الأمريكيتين، وتصحيحه. فهذا العجز مستمر منذ مدة طويلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يمكن معالجته من خلال إجراء التغييرات الحكيمة والمهمة على النظام الضريبي الأمريكي والنفقات المالية. كما أن إنهاء حربين سيؤدي إلى "مكاسب السلام"[23] التي ستفيد الوضع المالي إلى حد كبير. ومن شأن الاستقرار المالي في الولايات المتحدة تحفيز الشركات الخاصة والاستثمارات التي ترافقها، وبالتالي سيساعد في دفع عجلة النمو، وزيادة فرص العمل، ويخفض العجز أكثر في هذين المجالين.

وفي أوروبا، ينبغي لدول الاتحاد الأوروبي معالجة القضايا الهيكلية التي تهدد البلدان شبه المفلسة. وعلى الرغم من أن البلدان شبه المفلسة كانت هي

السبب في الكثير من مشكلاتها الخاصة، وهي تـدفع حالياً العواقـب المادية والعاطفية، فإن الاتحاد بأكمله في خطر إذا لم يتم إيجاد حل لهذا الوضع. فألمانيا لا تستطيع وضع كل التدابير الإصلاحية وحدها، ويجب أن تكون هناك ضمانات بألا يتطور الوضع مرة أخرى. وأيضاً، يتعين على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في عناصر الاتحاد نفسه وتفاصيله، وتحسينها. فمن الواضح أن بعض التفاصيل بحاجة إلى تعديل، كما ينبغي منح قدر أكبر من السلطة إلى البنك المركزي الأوروبي. والأهم من ذلك، يجب تطوير وتعزيز اتحاد مالي منسّق. فإذا لم يتم اتخاذ هذه الخطوات، سيزداد عدد الذين يوجِّهون الانتقادات إلى الاتحاد. والمملكة المتحدة على وشك أن تطلب من مواطنيها التصويت على مسألة بقائهم أو عدم بقائهم في الاتحاد الأوروبي. فقد أصبح من المحتم على الاتحاد أن يحل قيوده الخاصة، قبل أن يحاول الآخرون إنهاء اتفاقية الاتحاد.

هناك مخاطر مستقبلية كبيرة مرتبطة بعدم معالجة الأسباب الجذرية لشدة الركود العالمي المعروضة في هذه الورقة. فإذا ما سُمح لهذه الاتجاهات بالاستمرار دون رادع، فأنا أخشى أن تطول فترة الشفاء من أزمة الركود الماضية، وأن يزداد احتمال حدوث العديد من حالات الركود الشديد في المستقبل.

الهوامش

1. الهدف من هذه الورقة تقديم فرضية يمكن استخدامها في التحقيقات والبحوث المستقبلية. وتقوم الحقائق، والتوجهات، والآراء التاريخية على أساس مناقشات تم عرضها في وسائل الإعلام والصحافة العامة، ولم يعرضها المؤلف هناك كبحث أو بيانات أصلية.

2. مصدر البيانات:

"US Business Cycle Expansions and Contractions," National Bureau of Economic Research (online).

3. مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي.

4. انظر:

Jean-Paul Rodrigue, "World Merchandise Trade, 1960–2011," *The Geography of Transportation Systems* (London: Routledge, 2013).

5. مصدر البيانات: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي.

6. مصدر البيانات: الإحصائية الرسمية لعدد سكان الولايات المتحدة.

7. انظر:

"OECD Health Data 2012," (New York, NY: OECD, 2010).

8. مصدر البيانات: الإحصائية الرسمية لعدد سكان الولايات المتحدة.

9. انظر:

"The End of the Affair," *Economist*, November 20, 2008.

10. انظر:

"2012 Retirement Survey on Savings for Retirement," Employee Benefit Research Institute.

11. انظر:

"State of the Nation's Housing Report 2008," Joint Center for Housing Studies, Harvard, June 23, 2008.

12. انظر: 2002 Berkshire Hathaway Annual Report.

13. انظر:

"The Giant Pool of Money," *This American Life*, May 9, 2008.

14. انظر:

"CSI: Credit Crunch," *The Economist*, October 18, 2007

15. انظر:

"Can the Fed's Uncrunch Credit?" (http://www.City-journal.org)

16. انظر:

"Bailout of Money Funds Seems to Stanch Outflow," *The Wall Street Journal*, September 20, 2008

17. انظر:

"New CoreLogic Data Shows 23 Percent of Borrowers Underwater with $750 Billion Dollars of Negative Equity," CoreLogic, March 8, 2011 (online).

18. انظر:

"Americans' Wealth Drops $1.3 Trillion," CNN, June 11, 2009; (http://www.CNNMoney.com).

19. مصدر البيانات:

Crude Oil EmiNY Charts (http://www.TradingCharts.com).

20. مصدر البيانات: البنك الدولي.

21. انظر:

"U.S. Taxpayers Risk $9.7 Trillion on Bailout Programs," *Bloomberg*, February 9, 2009

22. انظر:

"Help Wanted: Projections of Jobs and Education Requirements Through 2018," Georgetown University, 2010.

23. عبارة شهيرة استخدمت في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين فيما يتعلق بنهاية الحرب الباردة.

"Bailout of Money Funds Seems to Stanch Outflow." *The Wall Street Journal*, September 20, 2008.

"CSI: Credit Crunch." *The Economist*, October 18, 2007.

"The End of the Affair." *The Economist*, November 20, 2008.

"The Giant Pool of Money." *This American Life*, May 9, 2008.

Rodrigue, Jean-Paul. "World Merchandise Trade, 1960–2011." *The Geography of Transportation Systems* (London: Routledge, 2013).

جيمس بريس؛ أستاذ الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد في "جامعة مين" الأمريكية منذ عام 1983. وقد شغل الدكتور بريس على مدى السنوات العديدة الماضية، العديد من المناصب الإدارية في مجال التعليم العالي، بما فيها نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية في جامعة مين. كما قضى سنةً في جامعة ملبورن يعمل بنماذج التوازن العام لتوقع الاقتصاد الأسترالي؛ وعمل سنةً كمستشار لبنك نيوزلندا المركزي بشأن التوقعات الاقتصادية والسياسة النقدية؛ وهو حالياً عضو في لجنة توقعات الإيرادات في ولاية مين. كما أنه عضو مجلس أمناء في مستشفى محلي.

وتشمل اختصاصاته الاقتصاد الكلي، والاقتصاد الكلي المفتوح، والتجارة الدولية، والنمذجة والتنبؤ الاقتصادي. وقد أجرى بحثاً في موضوع تقلب أسعار الصرف؛ والسياسات النقدية في ظل العديد من أنظمة سعر الصرف، والنمذجة والحوافز والتوقعات الاقتصادية الهيكلية. ويُجري بحثاً يتم فيه تحليل أثر التحصيل العلمي العالي في التنمية الاقتصادية؛ واقتصادات الصين؛ وهو يقوم برصد اقتصاد ولاية مين الأمريكية وتوقعه أيضاً.

صدر من سلسلة محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة: المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشـرق الأوسط وخارجه:

شـركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشـرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصـر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جــون لارج

118. السلام الهش في سـريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:

الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:

الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية

والعربية والشـرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصـر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشـراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية-الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشـرف

159. اللغة العربية وسؤال المصير

نهاد الموسى

160. البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية

د. عبدالحق عزوزي

161. مستقبل العلاقات العربية – العربية

نبيل فهمي

162. البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية

د. عبدالحق عزوزي

163. الإسلام والديمقراطية وتنميط الدولة: أفكار ورغبات صعبة

هاني فحص

164. الوسطية: احتمال مفتوح لقراءة إسلامية معاصرة

طيب تيزيني

165. الإخوان المسلمون: الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء

فخر أبو عواد

166. الجوانب الاقتصادية لتجربة الإسلام السياسية في السلطة: مصر نموذجاً

محمد السمهوري

167. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما

جوان كول

168. توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح

فؤاد كيمن

169. مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين

مارك بيردسول

170. الصحوة والإصلاح والخيارات الأخرى: صون الدين في أزمنة التغيير

رضوان السيد

171. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

جيمس بريس

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـــس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

